التنمية السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر:استراتيجية طويلة المدى

Tourism Development and Investment in Algeria: A Long-Term Strategy

د/ بن الزاوي عبد الرزاق

أستاذ محاضر –كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر

abderezak.benzaoui@yahoo.fr

د/ فرحات سميرة

أستاذ محاضر –كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر

samira_ferhatdz@yahoo.fr

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توظيف المتاح من المعارف حول: التنمية السياحية والاستثمار السياحي اللّذان يشكلان أحد المتغيرات المؤثرة على تطوير البلدان ونموها، لهذا فإن نجاح هاته الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف على مدى قدرتها على زيادة معدلات الاستثمار فيها بمختلف أنواعه والاستثمار السياحي على وجه الخصوص، لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع وتنشيط الاستثمارات السياحية من أجل تنمية سياحية رفيعة المستوى، هي اليوم من الانشغالات الكبرى لكافة الدول التي من بينها الجزائر، لهذا دعمنا بحثنا بدراسة حالة الجزائر كدولة غنية بتراثها العريق ومناطقها الخلابة مع توضيح مستويات التنمية السياحية والاستثمارات فيها.

كلمات مفتاحية: التنمية السياحية، الاستثمار السياحي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 في الجزائر.

Abstract:

Through this study, we seek to utilize the available knowledge on tourism development and tourism investment, which is one of the variables affecting the development of countries and their growth. Therefore, the success of these countries in achieving economic and social development depends on their ability to increase investment rates in all kinds and Tourism investment is especially important, so we find that the search for ways to encourage and stimulate tourism investments for high-level tourism development is today a major preoccupation of all countries including Algeria. We have supported this research by studying the situation of Algeria in terms of tourism development and level of investment As a state, like any other country rich in unexploited natural resources, as a model for field study.

Keyword: tourism development, tourism investment, tourism 2030 horizons in Algeria

مقدمة

تعد السياحة نوعا هاما من أنواع الأنشطة التجارية، والاستثمارية عالية الربحية، لذا أصبحت معظم دول العالم تولي اهتماما كبيرا للجانب السياحي، حيث اعتمدت على إتباع خطط منهجية لتطوير السياحة، وتنميتها نظرا لآثارها الايجابية على الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فهي تساعد على قيام التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلد الواحد، فالسياحة اليوم هي استثمار ضخم تسعى كل الدول إلى تطبيقه، ومنها الجزائر، التي تتميز بمعالمها الفريدة، ومناطقها الصحراوية، والجبلية والهضاب...الخ، والتي تحمل خصائص تمكّنها من أن تحتل المراكز الأولى عالميا في المجال السياحي، وتصبح قطبا سياحيا كبيرا وحيزا لجذب المستثمرين،

لكن نجاح هؤلاء المستثمرين في الجزائر يتطلب جهودا إضافية لتدعيم مشاريعهم السياحية بتوفير كل التسهيلات ليتسنى لهم تقديم أفضل الخدمات التي تجذب السائح، وهذا ما تسعى له الجزائر اليوم عن طريق تحفيز، وتدعيم المستثمرين في القطاع السياحي، خاصة وأن هذا القطاع يعتبر اليوم بمثابة محرك للتنمية المستدامة ، على غرار القطاعات الأخرى (الزراعة، الخدمات، النقل، الأشغال العمومية ، الثقافة...)، فهو يشكل دعما للنمو الاقتصادي ومصدر لخلق الثروات ومناصب الشغل والمداخيل المستدامة لاسيما على المستوى المحلي ، لهذا أولت الجزائر أهمية كبيرة لهذا القطاع اعتمادا على القدرات التراثية والحضارية والمكتسبات الطبيعية الموروثة والمشيدة ، وذلك عن طريق التأطير الملموس للإنطلاقة القوية للسياحة الوطنية، وتحويل الجزائر من بلد مصدر إلى بلد مستقبل للسواح، وهذا المسعى يترجمه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030، الذي يعد إطارا مرجعيا لرؤية بعيدة المدى للسياحة في الجزائر ، كما يعد مفهوما جديدا للتنمية السياحية الوطنية.

وعلى إثر هذه القراءة السريعة يمكن أن نطرح الاشكال الرئيسي التالي:

ماهو واقع التنمية السياحية والاستراتيجيات المستقبلية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر ؟

و بهدف الإلمام بمختلف جوانب موضوع البحث سنتعرض إلى المحاور الأساسية التالية:

المحور1: التنمية السياحية : مفاهيم نظرية.

المحور2: واقع التنمية السياحية في الجزائر

المحور3: الاستراتيجيات المستقبلية لإنعاش القطاع السياحي في الجزائر

المحور1: التنمية السياحية : دراسة نظرية

أولا: التنمية السياحية

من المهم أن نتطرق إلى المفاهيم الخاصة بالسياحة في أول الأمر كما يلي:

1- مفهوم السياحة :

عرف(Hunziher) **السياحة** بأنها "مجموعة العلاقات ، والظواهر التي تنتج وتترتب على سعر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص ما، في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة ، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يعود بربح ما على هذا الشخص.[1]

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي (**شولرن شراتنهوس**) عام1910 بأنها " الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود، وإقامة، وانتشار الأجانب داخل، وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا.[2]

كما تعتبر السياحة سوقا واعدا كصناعة تخصصية عالمية، والتي تقدر بمئات البلايين من الدولارات، كإنفاق مباشر بخلاف العائدات الأخرى غير المباشرة، والوظائف التي توفرها تلك السوق الضخمة، حيث أخذت السياحة أهميتها الكبيرة بناء على عدة اعتبارات من بينها:[3]

- يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي في الكثير من الدول، كما تعتبر عاملا مهما في ميزان المدفوعات.

- يساهم قطاع السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، مثل الأموال المحصل عليها من الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، الأموال المحصل عليها مقابل منح تأشيرات الدخول، فروق تحويل العملة...
- يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف، ويساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة من خلال توفير العديد من مناصب الشغل في مختلف شركات السياحة والفنادق والمحلات السياحية والمرشدين السياحيين، ومن المتوقع طبقا لإحصاءات مجلس السفر والسياحة العالمي أن السياحة سوف تستوعب ما يقارب 11.8% من التوظيف الكلي بحلول عام 2014.[4]
- تعمل تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية مثل المطارات والطرق والموانئ والتحف...الخ
- زيادة الفرص الاستثمارية المربحة، إذ يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي، حيث استثمار وتوظيف رؤوس الأموال وتوجيهها صوب المجالات المربحة، لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السياح وإدخال أفضل أنواع التقنيات والتجهيزات وتحسين وأداء وأساليب العمل وهنا يتطلب إشراف الدولة على صياغة إستراتيجية شاملة أحد أهم بنود عناصرها القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية.
- تساعد السياحة على تنمية المناطق الريفية والنائية بما يساهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان تلك المناطق بدلا من الهجرة إلى المدن الكبيرة المزدحمة.

2- مفهوم التنمية السياحية:

تقوم فكرة التنمية السياحية علي أنها عمليات موجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء تركيب المنتجعات السياحية التي تقدمها أي منطقة جغرافية، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، لهاته المنطقة بما يتفق مع طلب، وميول احتياجات الحركة السياحية الحالية، والكاملة، وذلك بهدف تكوين قاعدة اقتصادية فعالة يتحقق بموجبها تزايد في تنامي الحركة السياحية إلى المنطقة، وبالتالي زيادة في الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط السياحي .

3- التنمية السياحة المستدامة:

تنطلق التنمية السياحية أساسا من تعظيم قدرات الدولة على اجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة السياحة العالمية[5]. فهي تتصف بتكامل التصنيع، من خلال تشييد العديد من المراكز السياحية، وهي كذلك الإمداد بالتسهيلات، والخدمات أو الارتقاء بها لمقابلة كافة احتياجات السائحين.[6]

وقد اقترح مبدأ السياحة المستدامة من طرف المنظمة العالمية للسياحة عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة، بهدف أن تؤدي إلى إدارة جميع الموارد التي تتيح الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية، والجمالية مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة الثقافة، والعمليات الايكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي، والنظم المعيلة للحياة[7].

وكإضافة لتطوير مفهوم التنمية السياحية التقليدية أضيف صفة الاستدامة باعتبار أن التنمية السياحية هي عملية إشباع حاجات السائحين النفسية، والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة.[8] ويمكن الإشارة هنا إلى أن التنمية السياحية تتعلق بكل ما له علاقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، ومن كل الجوانب سواء كانت جغرافية أو خدماتية، تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة.

وتعد السياحة المستدامة نقطة تلاقي ما بين احتياجات الزوار والسكان الأصليون المضيفون لهم، مما يساهم في دعم فرص التطوير المستقبلي، أي أنها تعبر عن مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين.[9]

ويعتبر من أحدث المفاهيم السياحية التي ظهرت في الفترة الأخيرة (مفهوم التنمية السياحة المتوازنة والمستدامة) ويعبر هذا المفهوم عن مختلف البرامج التي تهدف إلي تحقيق التوسع المستمر المتوازن في الموارد السياحية، وزيادة الجودة وترشيد الإنتاجية في مختلف الخدمات السياحية، سواء كان ذلك بالنسبة للسياحة الدولية أو الداخلية.

والتنمية السياحية بهذه المثابة عملية مركبة المكونات، ومتشعبة الجوانب، تضم عناصر متعددة متداخلة، ومتفاعلة، تقوم علي محاولة علمية/ وتطبيقية، للوصول إلي الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي، وتراث حضاري تسندها قاعدة كاملة من البنية التحتية، من خلال التقدم العلمي، والتكنولوجي، وربط كل ذلك بعناصر البيئة، واستخدامات الطاقة الجديدة، وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها الفعال في برامج التنمية، علي ضوء طلب سياحي متنوع يتواكب، ويتزامن مع تنمية العرض السياحي، وعلى اعتبار أن التنمية المستدامة تنمية تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، يمكن إضافة صفة الاستدامة في مفهوم التنمية السياحية على اعتبار أن التنمية السياحية المستدامة تحاول تحقيق نوع من العدالة والمساواة.

4- أهداف التنمية السياحية:

تعتبر التنمية السياحية أحد أساليب تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في الدولة، عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق، والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية، والخدمية، لإحراز التقدم في نوعية الحياة، ومستوياتها، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ولا يتصور أن يتحقق كل ذلك كهدف نهائي إلا بتحقيق الأهداف المرحلية في القطاعات الإنتاجية/ والخدمية علي اختلافها التي من بينها القطاع السياحي.

فالعمل علي تحقيق التنمية السياحية بالمعني المتكامل هو هدف في حد ذاته، وفي الوقت ذاته هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هو تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في الدولة، وتتعدد أهداف التنمية السياحية المستدامة ونذكر منها:

- تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية للدولة، ويتحقق ذلك من خلال دعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة برفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة فيها وبالسياسات التسويقية الخارجية.
- تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي، والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- المساهمة في تنمية البيئة خاصة المضيفة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها من مدن وأماكن مختلفة.
- المحافظة على المساواة في حقوق الاستفادة بين الأجيال الحالية، والمقبلة.
- المساهمة في تنمية، وتحقيق التوازن الاقتصادي، والاجتماعي بين مختلف مناطق الوطن، عبر توزيع أوجه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة في مختلف ربوع الوطن، باعتبارها أماكن جذب سكاني، وبالتالي إمكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورا إذ تسهم السياحة في إنعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها أو قربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة، مما يساهم في تنمية وتطوير هذه الأقاليم، من خلال خلق فرص عمل جديدة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في تلك المنطقة، إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضارية.

5- مبادئ عمل التنمية السياحة:

يمكن أن توضح مبادئ عمل ضمن سياحة مستدامة في ما يلي:[10]

- الاستدامة تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية، والتاريخية، والثقافية، والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة، بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل، كما انها تقدم الفوائد للمجتمع كافة، لأن أهمية الاستدامة في السياحة مرتبطة باعتمادها على الموارد، والمشوقات كعناصر جذب السياح، إن البيئة الطبيعية، والمواقع التاريخية، والتراثية، والأثرية في المكان هي رأس مال ثابت، فإذا كانت وضعية هذه الموارد متدهورة فإن السياحة تبقى بعيدة المنال.

- تنمية السياحة وفق قواعد الاستدامة تؤمن تخطيطها، وإدارتها، ويجنبها المشاكل البيئية، والاجتماعية، وتدفع السلطات لدراسة وتحديد طاقة الاستيعاب، وتعليمات الاستخدام لتلك الموارد من قبل السكان، ونظام الإشراف، والضوابط المتعلقة بتلك الأمور.

- معايير، ومستويات الجودة في البيئة هي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيارة من قبل السائح، والسياحة تكون الحافز للسكان، والزوار لتحسين شروط البيئة في المقاصد السياحية.

- لقد أصبح انطباع السائح عن المكان قبل، وأثناء الزيارة عاملا مهما في مدى إقبال السياح على الزيارة، فالمنتجعات القديمة والمنشآت السياحية تتطلب دوما تحديثا دوريا لتبقى مستمرة في مواكبة متطلبات السائح وتحقق أهدافها التسويقية.

- عوائد السياحة تنعكس على المجتمع المحلي، وعلى السلطات المحلية أن تعمل على توزيع معظم تلك العوائد على أوسع شريحة من السكان المحليين، وبذلك يصبح أولئك السكان عنصرا داعما لتحقيق شروط الاستدامة.

- يعتبر الإطار السياسي لتنفيذ الاستدامة ضروري، وحيوي لما يحويه من توجيهات، وتعليمات، وضوابط تشرف السلطات المحلية على تطبيقها بمراقبة، وتتبع مستمر وشامل.

6- عوامل نجاح التنمية السياحية:

نجاح التنمية السياحية يتطلب مجموعة من الشروط يمكن أن نذكر منها:[11]

- تدريب الجهاز البشري الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.
- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو التاريخ أو أي عامل أخر تتميز به المنطقة السياحية.
- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية ، وفيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحا أم لا.
- ربط محطة التنمية السياحية مع مخطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.
- دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين، وما هي تفضيلا تهم للسلع إلى تأمينها قدر الإمكان.
- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، بخاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.

7- الآثار الايجابية للتنمية السياحية

سوف نلخص الآثار الايجابية المباشرة والغير مباشرة للتنمية السياحية على البلد في الجدول التالي:

الجدول(1) : الآثار الإيجابية للتنمية السياحية على البلد

الآثار الإيجابية المباشرة للتنمية السياحية	الآثار الإيجابية الغير مباشرة للتنمية السياحية
• أثر السياحة على الدخل الوطني • أثر السياحة في ميزان المدفوعات • أثر السياحة في الميزانية الحكومية • أثر السياحة في توفير فرص العمل • أثر السياحة في إعادة توزيع الدخل وتنشيط التنمية جغرافياً • أثر السياحة في تسويق بعض السلع	• الأثر المضاعف للسياحة • أثر السياحة في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى • أثر السياحة في تنمية مشاريع البنى التحتية وتطويرها • أثر السياحة في تنمية البنى الفوقية وتطويرها • أثر السياحة في تحسين البيئة وتطوير المواقع التاريخية والأثرية • أثر السياحة في الإعلام • أثر السياحة في المستوى العام للأسعار • أثر السياحة في قضايا التبعية الاقتصادية • الأثر الاجتماعي والثقافي للسياحة

المصدر: رؤوف محمد علي الانصاري، **أثر السياحة على الاقتصاد الوطني والجانب الإنساني**، بتاريخ07-07-2015 من الموقع : http://annabaa.org/arabic/development/2760

ثانيا – الاستثمارات السياحية

1- مفهوم الاستثمار السياحي

توجد مفاهيم عديدة للاستثمار السياحي ندرج أهمها كالتالي:

يعرف الاستثمار السياحي حسب المنظمة العالمية للسياحة بأنه " تلبية حاجيات السياح والمواقع المظيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل وإنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي، والعوامل البيئية، والتنوع الحيوي، ودعم نظم الحياة". [12]

وينظر اليه على انه"القدرة على الانتاجية الهادفة الى تكوين راس المال المادي وإعداد راس المال البشري في مجال السياحة من اجل زيادة، وتحسين الطاقة الانتاجية، والتشغيلية، وتقديم افضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة ".

ويمكن تعريفه ايضا" على انه'ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى تكوين راس المال السياحي المادي، والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية، كالفنادق، والمدن السياحية، والطرق، والنقل ".[13]

2–التخطيط للاستثمار السياحي:

يتطلب إعداد الخطط السياحية أسس معينة تطبق في مختلف مستويات التخطيط السياحي، حيث على مستوى تخطيط المنطقة يأخذ بعين الاعتبار أنها جزء من الكل، ولهذا يجب أن يكون التكامل متحققا في التخطيط المحلي مع التخطيط العام، ومن جهة أخرى يجب أن يتحقق التكامل في نفس الخطة المحلية للمنطقة، فالاستثمار يتم بطرق مختلفة كتحسين شبكة النقل، وإقامة فنادق تتوفر على أحسن الخدمات وكذلك الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه أحسن تكوين لغرض تقديم افضل صورة على المنطقة السياحية لجذب أكبر عدد من السائحين، فالتخطيط للاستثمار السياحي يعد مسعى القائمين على قطاع السياحة في أي دولة، خاصة منها الغنية بالثروات الطبيعية، والبيئية المتنوعة.

ويقتضي التخطيط للاستثمار السياحي المحافظة على الموارد الطبيعية، والتاريخية، والثقافية، بهدف ضمان استمرار صلاحية استخدام تلك الموارد في المستقبل ،كما هو يقدم الفوائد للمجتمع اجمع، لأن أهمية الاستثمار في السياحة مرتبطة باعتماد السياحة على تلك الموارد كسلع تجذب السياح.

إن الحديث عن الاستثمار السياحي يجعلنا نتساءل حول كيفية تمويل هذه الاستثمارات التي قد خطط لها ، بحيث أن التمويل هو من عوامل الإنتاج الأساسية لأي صناعة أو عمل، وبشكل خاص السياحة الداخلية التي تحتاج كل الامكانيات المادية والبشرية لتنفيذ كل ما خطط له، وما نشاهده اليوم من تكثيف الجهود لتدعيم هذا القطاع الحساس، والمهم في كل الدول ما هو إلا دليل على إدراك أهمية هذا العنصر الفعال في تنمية الحياة الاجتماعية، و الاقتصادية.

3- الطرق المتبعة للاهتمام بالاستثمارات السياحية

يمكننا الاشارة الى بعض النقاط التي توضح لنا كيفية الاهتمام بالاستثمارات السياحية كما يلي:[14]

- تقوم الدولة بتخصيص جانب من الأموال لتدعيم الجانب السياحي، وتنشيطه.
- الإعفاءات الجبائية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة.
- زيادة في التوسعات السياحية، بتهيئة المناطق المستهدفة المنعزلة، وجعلها مناطق سياحية هامة.
- القيام بالمهرجانات، والإعراس السياحية الثقافية، لجذب أكبر عدد من السياح ودعوتهم للاستثمار في هذه المناطق.
- ترقية الاستثمار السياحي والاستغلال العقلاني والمتوازن للموارد السياحية، وبالتالي العمل على تثمين التراث السياحي للمنطقة لاسيما في مجال تهيئة، وتسيير مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، بحيث يتم إنجاز منشآت سياحية بصفة أولية داخل مناطق التوسع السياحي، حيث تتكفل الدولة بالأعباء المترتبة بإعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية وإنجازها إذ كانت داخل مناطق التوسع السياحي.

4 – مناخ وحوافز الاستثمار السياحي

تبحث الاستثمارات في القطاع السياحي على جملة من العوامل لمباشرة نشاطها في أي مكان، شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري في القطاعات الأخرى ومن هذه العوامل ما يتعلق بمنظومة القوانين، والتشريعات، والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمار على ارض الواقع في هذا القطاع سواء كان محليا أو خارجيا، بالإضافة إلى توفير بنى تحتية ملائمة، ووعي سياحي عام بين

مختلف شرائح المجتمع، ولايستثنى من ذلك الوضع الأمني، والاستقرار السياسي الذي يلعب الدور الأكبر في عملية الاستثمار السياحي، وهنا لا بد من إزالة المعوقات كافة التي يمكن أن يواجهها المستثمر في مجال السياحة، وخلق ظروف، ومناخ للإسراع بعجلة الاستثمار والعمل كذلك على:[15]

1- وضع استراتيجية واضحة المعالم، والأهداف للمستثمر في مجال تطوير القطاع السياحي، واعتباره من القطاعات المهمة التي يجب تنميتها وتطويرها، إذ من المهم في هذه الاستراتيجية تحديد ماهو مطلوب من المستثمر .

2- أجراء المساحات الميدانية، وإعداد الدراسات، والبحوث عن المناطق السياحية، والتراثية، والدينية.

3- توفير الخدمات الاساسية مثل الماء، والكهرباء، والطرق الرئيسية للمشاريع السياحية الاستثمارية.

4- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال خلق حوافز إضافية للاستثمار مثل ؛ منح إجازات الاستثمار، وتسهيل القروض المالية من المصارف الحكومية، والتجارية كي يأخذ القطاع الخاص دوره في هذا المجال.

5- توفير الأمن للمشاريع الاستثمارية، وأصحاب رؤوس الاموال ليمكنهم العمل في ظروف مستقرة.

6- الترويج الاعلامي للمناطق السياحية، وزيادة الوعي الثقافي لدى عامة الناس.

7- إلغاء التجاوزات والمخالفات على المواقع السياحية، والأثرية، وإعادة تأهيل البنية السياحية الأساسية.

ثانيا:تأثير الاستثمار السياحي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

إن الاستثمار السياحي يلعب دورا بارزا في تنشيط عجلة التنمية في الدول التي تتميز بخصائص، ومقومات سياحية عالية.

من أهم الآثار الايجابية للاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما في الشكل التالي:

الشكل 1: أثر الاستثمار السياحي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: رعد مجيد العاني، **الاستثمار و التسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008،ص16 .

و يمكن توضيح هذه النقاط في التالي:[16]

- إن جذب الاستثمار السياحي يكون سببا هاما في المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل.

- عوائد الاستثمار السياحي تنعكس على أفراد المجتمع ، وتعمل على توزيع معظم تلك الفوائد على أكبر شريحة من السكان المحليين.

وبالتالي عبر هذه النقاط يمكن تحديد محاور التنمية الاستثمارية للسياحة في ثلاثة ميادين :[17]

الأول: مراعاة قواعد البيئة ونظمها

الثاني: احترام الثقافة المحلية وطابعها

الثالث: ترشيد استخدام الموارد السياحية لتبقى صالحة للأجيال القادمة.

إن الاستثمار في السياحة يدفعنا إلى معرفة وتوضيح العلاقة القائمة بين العوامل الجاذبة للسياحة والعوامل الجاذبة للاستثمار في السياحة فالعوامل الجاذبة للسياحة تنبعث من المزايا الطبيعية أو التراثية أو الثقافية للبلد، وغير ذلك مما يجذب السائحين خارج البلد إليه، وكلما كانت عوامل الجذب السياحي أكثر تميزا كلما زادت قدرة البلد على جذب السائح إليها فيتسع سوقها السياحي، ويصبح هذا في حد ذاته دافعا للمستثمرين أن يقيموا المنشآت السياحية التي تمكن من خدمة هذا السوق، و هذه هي الصلة المباشرة بين العوامل الجاذبة للسياحة، والعوامل الجاذبة للاستثمار في السياحة.[18]

ثالثا– معوقات التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تتباين المقومات التي تواجه صناعة السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي والحضاري في دول العالم وشهدت صناعة السياحة العديد من العقبات والمشكلات التي أدت الى تقلص دور السياحة في مجالات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية ورغم ما تحتويه دول العالم وخاصة منها دول العالم الثالث من موارد ومقومات للنهوض بواقع السياحة فان صناعة السياحة لم تلقى الاهتمام المطلوب ، فهناك عدد من المعوقات والتحديات التي ماتزال تواجه التنمية السياحية ينبغي مواجهتها ،وهذه المعوقات يمكن تجسيدها باختصار في الشكل التالي:

الشكل(2): معوقات التنمية السياحية

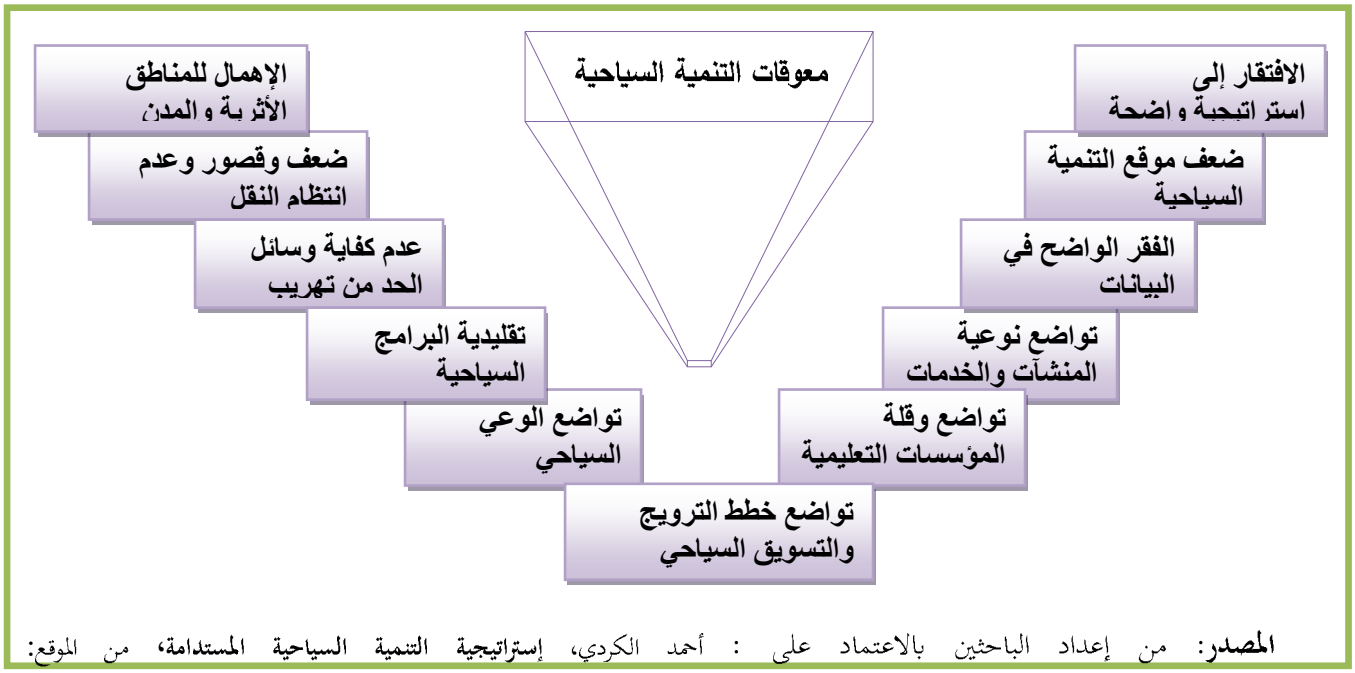

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : أحمد الكردي، **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة**، من الموقع: kenanonline.com/ahmedkordy

المحور2: واقع التنمية السياحية في الجزائر

عند الحديث عن التنمية السياحية في الجزائر بالضرورة أننا نتحدث عن حجم الاستثمارات السياحية، والمجهودات المبذولة في هذا البلد، ومن هذا المنطلق نتأكد أن الجزائر أصبحت تعي مدى الأهمية الكبيرة للجانب السياحي كمورد أساسي بدل المورد الوحيد

الذي تعتمد عليه في مدخلاتها وهو النفط، وبالتالي سخرت كل جهودها لهذا القطاع الحيوي الذي تعتمد عليه أكبر الدول العالمية بغية إنعاش اقتصادياتها لما له من أثار إيجابية، من حيث؛ تقليص نسب البطالة ، زيادة الدخل الوطني ...الخ.

و بالتالي على إثر ذلك أجمع المسؤلون، والمتعاملون في القطاع السياحي على ضرورة إنشاء طرق جديدة تمكّن الجزائر من تدارك تأخرها في المجال السياحي طالما أن استقطاب الجزائر لمليوني سائح، لا يمثل إنجازا إذا ما قورن بإمكانيات الجزائر الحقيقية وما حققته دول الجوار في الحوض المتوسط، وأصبحوا مدركين تماما الأهمية الكبيرة للقطاع السياحي، كاقتصاد بديل يفعّل التنمية المستدامة، ويدر موارد هامة لتحقيق مداخيل عالية، ويوفر مناصب شغل، حيث ومنذ سنوات ماضية اعتبر القطاع السياحَي قطاعا تنمويا اقتصاديا، والرهان الأكبر ،في وقت تناقص فيه منسوب النفط المعول عليها لزيادة الدخل الوطني ، وبالتالي فالمخطط الجزائري يركز على كيفية بناء سليم ودائم للوجهة السياحية الجزائرية، وإنعاش الفعل السياحي، من خلال وضع مخطط وطني للتهيئة السياحية الذي أنشأ عام 2015 ، واستجابة الجزائر للمعايير الدولية ، فضلا عن إعادة سياسة تكوين المرشيدين السياحيين ومخطط النوعية السياحية لترقية خدمات الهياكل الفندقية، والسياحية عموما والمخطط للتوجيه، والاتصال، والتسويق السياحي.

زعلة إثر ذلك أصبح الاهتمام بالاستثمار في المجال السياحي أمرا واقعا، فزاد اهتمام الدولة بإقامة مشاريع سياحية ضخمة في مختلف مناطق الوطن، وتشجيع كل مستثمر سواء أكان داخل البلد أو خارجها للاستثمار في مختلف المناطق السياحية، وبهذا كان الأثر الايجابي على مختلف الجوانب منها ؛ عدد السياح ، الفنادق ، عدد مناصب الشغل في هذا القطاع .

أولا– تشجيع الاستثمارات السياحية في الجزائر

تعتبر الاستثمارات السياحية من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الاموال الاجنبية وتأهيل اليد العاملة الفنية ، وذلك بتنويع، وإدخال الخبرات في ميدان القطاع السياحي، وهذا بدوره يؤدي إلى التدفقات النقدية، وزيادة التوسع في المناطق السياحية، لذلك اعتبر المختصون أن تطوير البنى التحتية للقطاع السياحي في الجزائر، وتحسين المرشيدين السياحين إضافة إلى الترويج والدعاية، هي المفاتيح الأساسية الكفيلة بضمان القاطرة السياحية الوطنية، وإعادة الروح إلى كنوزها البيئية، والصحراوية والحموية، والجبلية، والثقافية، والدينية التي تزال مهمشة. [19]

لتشجيع الاستثمارات السياحية سخرت الجزائر كل السبل الضرورية لسير، ولتذليل كل العقبات الادارية، والبيروقراطية أمام المستثمر، من خلال تبسيط ملف الاستثمار، والمصادقة على المشروع في ظرف أسبوع، واللجوء إلى التكنولوجيات الحديثة لاستقبال الملفات، والرد عليها في أسرع وقت ممكن، وبخصوص توفير العقار لإنجاز المشاريع الاستثمارية قد أظهرت الاجراءات الجديدة التي نص عليها قانون المالية التكميلي لسنة 2015 مواقع إنجاز المشاريع الاستثمارية، وفي هذا الاطار تحدد المادة 48 من هذا القانون شروط، وكيفيات منح الامتياز على الاراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية[20].

كما يتضمن القانون إجراءات تحفيزية لفائدة المستثمرين للحصول على قطع أراضي داخل أو خارج مناطق التوسع السياحي عن طريق التنازل، والقروض الميسر، .وتمنح كل الصلاحيات للوالي بتنسيق العمل مع المدراء المكلفين بدارسة ملفات المستثمرين لتحديد مواقع انجاز هذه المشاريع خاصة في المجال السياحي. و في هذا الاطار توفرت 205 منطقة للتوسع السياحي على المستوى الوطني مشيرا إلى أن 20 منطقة منها حازت لحد الآن على مخططات تهيئتها و185 منطقة المتبقية هي حاليا في طور الدراسة.[21]

وحاز قطاع السياحة في الجزائر على اهتمام كبير خاصة في الآونة الاخيرة وأصبح أحد القطاعات الأساسية للمخطط الوطني

لتهيئة الاقليم لأفاق 2030 من مجموع 21 قطاعا آخرا ،بحيث يعد من بين القطاعات الخمس الحيوية التي يعول عليها حاليا لخلق الثروة إلى جانب قطاعات الفلاحة، والصناعة، والخدمات والمعرفة .ويقدر عدد المشاريع السياحية المعتمدة من طرف الوزارة الوصية بأزيد من 1000 مشروع يساهم في إنجاز 123 ألف سرير، وتوفير أكثر من 50 ألف منصب شغل جديد بتكلفة مالية تفوق 420 مليار دج[22].

ولتشجيع الاستثمار السياحي بالجنوب أكدت الجهات العليا في القطاع السياحي بضروري لتأهيل الوجهة السياحية وفق المخطط الوطني للتهيئة السياحية، الذي يرتكز أساسا على تشجيع الاستثمار؛ من خلال تقديم تسهيلات للمستثمرين، لاسيما بمناطق الجنوب؛ قصد إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، مشيرا إلى أن قطاع السياحة يعمل مع كل الجهات المعنية على رفع كل العراقيل التي حالت دون تعزيز، وتحسين السياحة الصحراوية إلى غاية اليوم رغم كل ما يزخر به جنوبنا من روائع وفضاءات طبيعية خلابة كذلك الاهتمام بفتح 4 مسالك سياحية بمنطقة تمنراست، وأخرى بمنطقة إليزي، إلى جانب إبرام اتفاقيات مع مؤسسات النقل الجوي لتقديم أسعار تنافسية منخفضة للسياح، لاسيما الأجانب منهم، للتوجه نحو مناطق الجنوب، داعيا إلى ضرورة تحسين الخدمات، وتغيير الذهنيات وترسيخ ثقافة سياحية مستدامة .ومن ضمن 1674 مشروعا سياحيا معتمدا على المستوى الوطني، فإن 415 مشروعا خصصت لمناطق الجنوب، من شأنها خلق 17 ألف منصب شغل، وتوفير 45 ألف سرير، بتكلفة المالية قدرت بـ 241 مليار دينار. وتضم هذه المشاريع تجسيد 133 مشروعا سياحيا تتراوح نسبة تقدم أشغالها ما بين 50 و60 بالمائة، فيما تم تخصيص 9700 هكتار من الأراضي؛ قصد إنجاز هذه المشاريع الجديدة لتنمية السياحة بجنوبنا الكبير[23] .

ومن خلال الجدول التالي نوضح تغير عدد السائحين في المناطق الجنوبية لسنة 2013 و سنة 2014 كما يلي:

الجدول (2) : عدد السائحين في المناطق الجنوبية لسنة 2013 و سنة 2014

الفترة	المقيمين	الاجانب	المجموع
2013	120095	6618	126719
2014	224730	21508	246238

المصدر: احصائيات السياحة لسنة 2014

الشكل(2) : عدد السائحين في المناطق الجنوبية لسنة 2013 و سنة 2014

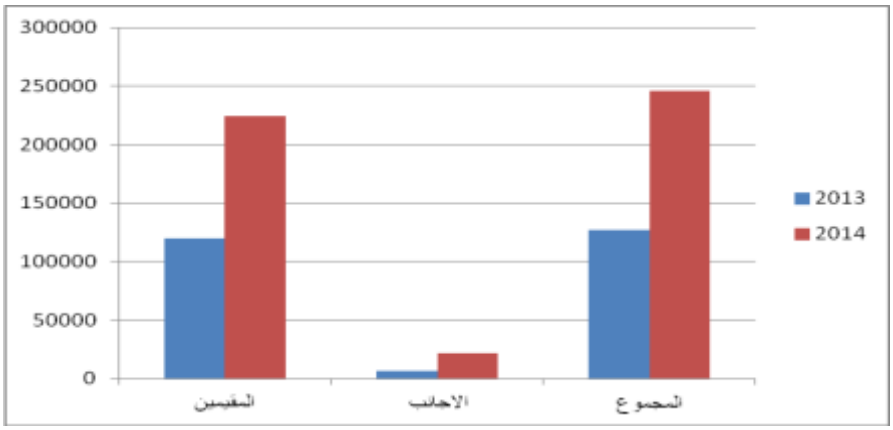

المصدر: من اعداد الباحثين تبعا لبرنامج Excel

من الواضح ان عدد السياح في المناطق الصحراوية المقيمين والأجانب قد ازدادت اعدادهم من سنة 2013 الى سنة 2014 ، وهذا دليل على أن السياحة الصحراوية تحسنت أفضل من السابق، من حيث تهيئة الفنادق اللائقة بزوارها سواء مقيمين أو اجانب، كذلك السبب الأخر هو أن معظم السياح خاصة الأجانب منهم يفضلون المناطق السياحية بالجنوب لما لها من خصوصية جمالية بالمقارنة بالمناطق الأخرى من الوطن.

هذا بالنسبة للسياحة في الجنوب نأتي الآن ونلقي نظرة حول نسبة أعدد الفنادق، وكذا عدد الاسرة الزائرة خلال الفترة بين 2013 و2014 مراعين في ذلك تغير عدد الاسر السائحة حسب الطابع سواء كان ساحلي ، صحراوي الى غير ذلك كما سنوضحه في الجدول التالي :

الجدول (3): وضعية الحضيرة الفندقية الوطنية حتى نهاية سنة 2014

الطابع	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد الفنادق	عدد الاسر	عدد الفنادق	عدد الاسر
حضري	798	55988	872	61012
ساحلي	219	29886	209	27962
صحراوي	94	6058	60	4547
حموي	46	5467	26	4259
مناخي	19	1405	18	1825
المجموع	1176	98804	1185	99605

المصدر: احصائيات السياحة لسنة 2014

وللتوضيح أكثر نستخدم الرسم البياني لمعطيات الجدول كما يلي:

الشكل (3) : المقارنة بين عدد الفنادق بين سنة 2013 و سنة 2014

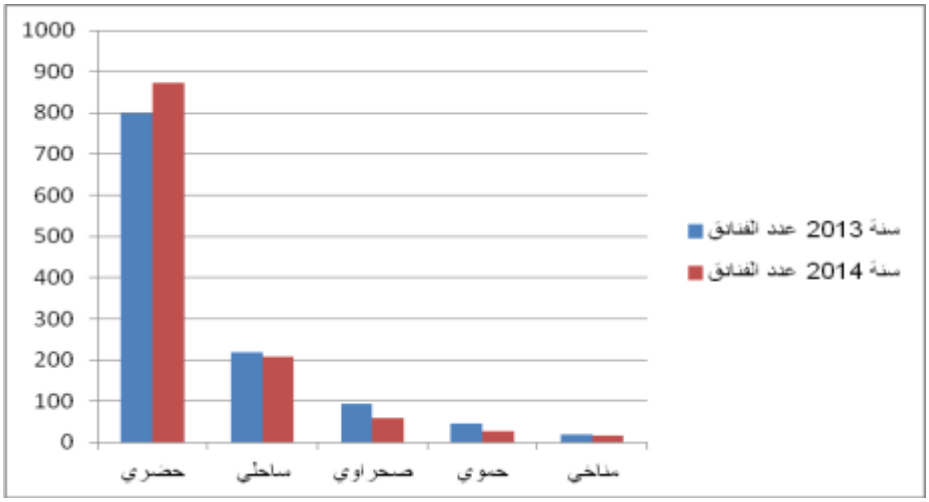

المصدر: من اعداد الباحثين تبعا لبرنامج Excel

الشكل (4) : المقارنة بين عدد الاسر بين سنة 2013 و سنة 2014

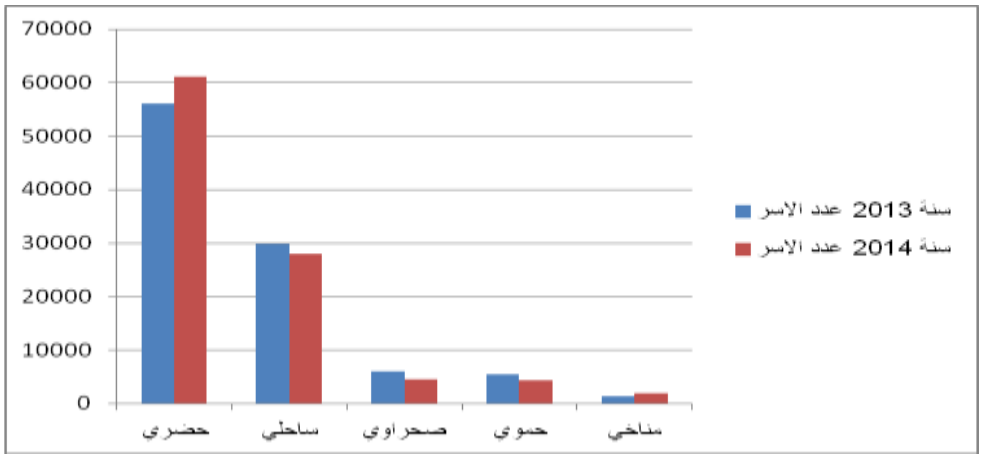

المصدر: من اعداد الباحثين تبعا لبرنامج Excel

من الواضح أن عدد الفنادق الموزعة عبر التراب الوطني في زيادة من سنة 2013 إلى سنة 2014 حيث بلغت 9 فنادق هذا في المناطق الحضرية فقط، وهذا دليل على إهتمام الدولة بزيادة المرافق الضرورية للسائح سواء أكانت هذه الفنادق تابعة لها أو للخواص، ولكن تبقى الجهود قليلة جدا، وغير كافية لبلد كالجزائر الذي يزخر بثروات طبيعية، ومناطق سياحية متنوعة تجعله من أفضل الدول سياحيا على الإطلاق فنرى أن عدد الفنادق في تناقص مستمر من سنة 2013 الى سنة 2014 حسب الطابع الساحلي، والحموي، والصحراوي أو حتى في المواسم، وبالتالي اذا لم يجد السائح سواء مقيم أو غير مقيم المرافق الجيد التي تحقق له رغباته من ترفيه، وغيره فإنه سوف يغير وجهته إلى بلد أخر يجد فيه كل احتياجاتها، وهذا ما شهدناه في السنوات الماضية تفضيلات السياح حتى الجزائريين للذهاب للبلدان الشقيقة خاصة تونس التي توفر كل سبل الراحة لهم، وتركهم بلدهم الأصلي هذا كمثال .

كذلك يمكن المقارنة بين عدد السياح الوافدين وعدد السياح الخارجين من الجزائر خلال سنتي 2013 و2014 كما يلي :

الجدول (4): المقارنة بين عدد السياح الوافدين وعدد السياح الخارجين من الجزائر خلال سنتي 2013و2014

	سنة 2013	سنة 2014
عدد السياح الوافدين	964153	940125
نسبة النمو	2،49-	
عدد السياح الخارجين	2135523	2839104
نسبة النمو	32،95	

المصدر: احصائيات السياحة لسنة 2014

الشكل (5): المقارنة بين عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال سنتي 2013 و 2014

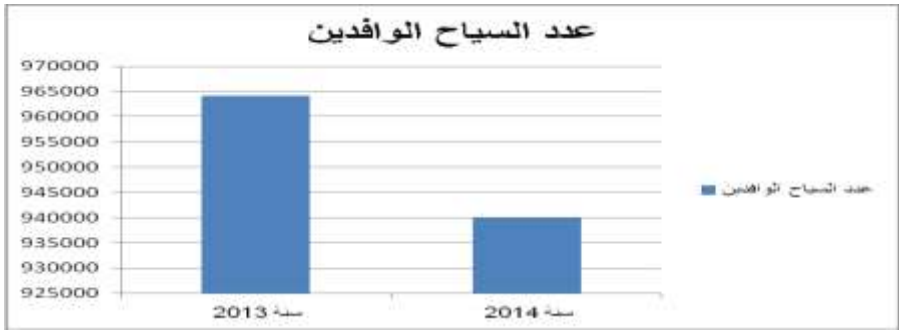

المصدر: من اعداد الباحثين تبعا لبرنامج Excel

الشكل (6): المقارنة بين عدد السياح الخرجين من الجزائر خلال سنتي 2013 و 2014

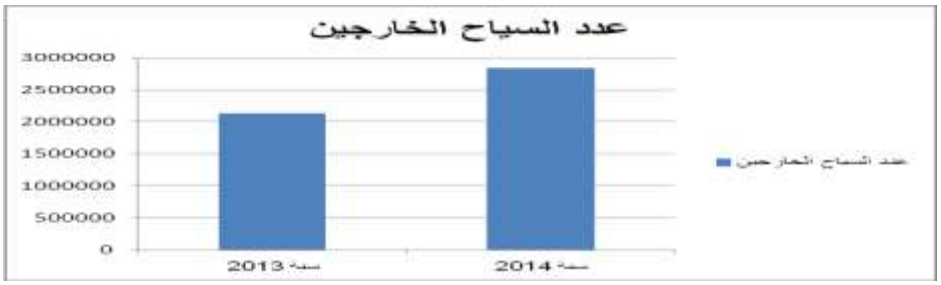

المصدر: من اعداد الباحثين تبعا لبرنامج Excel

حسب المعطيات السابقة والموضحة لعدد السياح الوافدين إلى الجزائر فهو في انخفاض من سنة 2013 الى سنة 2014 بالمقارنة بعدد سياح الخارجين من الجزائر الذين ازداد عددهم ، وهذا دليل على نقص الامكانيات، والمرافق السياحية المطلوبة والتي يفضلها السائح، وبالتالي حتى السياح الجزائريين يتركون بلده الأصلي ويذهبون إلى بلدان اخرى حتى ولو كانت تلك البلدان لا تحتوى على ثروات سياحية مثل الجزائر، لكن دائما السائح سواء الاجنبي أو المواطن يريد من وراء السياحة الترفيه والاستجمام والمكان الملائم للإقامة خلال فترة زيارته لتلك المناطق وإذا لم تتوفر له تلك العوامل بالطبع سوف يبحث عن مكان أخر تتوفر فيه احتياجاته.

لكن مع هذا تبقى الجهود قائمة للنهوض بالقطاع السياح الذي بات اليوم محل اهتمام السلطات العليا في البلاد حيث وفرت الدولة الجزائرية كل السبل للنهوض بالسياحة كتقديم تحفيزات للاستثمار في هذا القطاع مع اتباع اساليب متطورة وضمان الجودة في منتجاتها المقدمة للسائح بحيث يلمس ذلك أثناء زياراته لمختف المناطق السياحية من البلاد

ثانيا – مخطط الجودة السياحية في الجزائر

1– مخطط جودة السياحة الجزائرية :

يطمح مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى توحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الاداري للجودة، الحريص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، وطنيين واجانب، حيث تم إعداد مخطط جودة السياحة الجزائرية طبقا للمعايير الدولية، الذي يسمح بتحديد المسار من أجل التحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية لجودة السياحة الجزائرية، ويرتبط مخطط جودة السياحة الجزائرية بالنقاط التالية[24]:

- تأسيس العلامة التجارية لجودة السياحة الجزائر
- تدعيم كفاءات الموارد البشرية
- تنظيم الأنشطة السياحية
- تحديث البنى التحتية

2- أهداف مخطط جودة السياحة الجزائرية:

تتعلق جودة السياحة في الجزائر بالنقاط التالية :[25]

- دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية
- بلوغ المهنية الأفضل في جميع قطاعات العرض السياحي الوطني
- دعم المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية
- ضمان استمرارية العرض السياحي الجزائري من خلال تحسين طرق رؤية جودة الخدمات من قبل الزبائن الوطنيين و الأجانب.
- مساعدة المؤسسات السياحية التي تعهدت بانتهاج مسار الجودة وذلك بتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق تنميتها، وخاصة بمرافقتها في عمليات التجديد، و إعادة التأهيل، والتحديث، والتوسيع، والتكوين
- ضمان تسويق متزايد للعاملين الملتزمين في انتهاج الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية، وضمان اندماج أحسن في المجال التجاري وتموقع أفضل.

كذلك يعتمد مخطط جودة السياحة الجزائرية على تطوير الموارد البشرية وتحديث المؤسسات.

ويهدف هذا الإجراء الوطني للجودة خاصة إلى:[26]

-تعزيز القدرة التنافسية الوطنية من خلال دمج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية ومن خلالها تحقيق احترافية أكبر،

-تثمين المناطق السياحية وخلق استدامة للعرض السياحي الجزائري من خلال وضوح الرؤية وتحسين النوعية للسياح،

-العمل على استفادة المؤسسات السياحية المشاركة في هذه العملية عن طريق تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لتنميتها، بما في ذلك مرافقتها في عمليات الترميم على ترقيات، وإعادة التأهيل والتحديث و التوسيع و التكوين،

-ضمان ترويج مميز للمتعاملين المشاركين في المقاربة الخاصة بالنوعية من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات التي تحمل علامة "نوعية السياحة الجزائر"، عن طريق ضمان أفضل اندماج في القنوات التجارية من خلال وضع أفضل.

3- الأنشطة المهنية المعنية :

اعتبارا إلى أن مفهوم الجودة يخص مختلف مستويات الإنتاج السياحي، يأخذ مخطط جودة السياحة في الاعتبار العرض السياحي في مجمله، ويغطي جميع الأنشطة السياحية الموجودة على التراب الوطني (الاستقبال، الإسكان والمطاعم والنقل، التنشيط، الترفيه)، وهكذا، فالأنشطة السياحية والمهن المعنية تتمثل في ؛ الفندقة، الإطعام، منظمي الرحلات السياحية، الحمامات المعدنية والمعالجة بمياه البحر، الناقلون (شركات الطيران وتأجير السيارات، الدليل السياحي، الدواوين السياحية ومكاتب الإعلام والتوجيه ومناطق العبور (الموانيء والمطارات).[27]

المحور 3: الاستراتيجيات المستقبلية لإنعاش القطاع السياحي في الجزائر

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030) يعد جزءا لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2030) المنصوص عليه في القانون رقم 20-01المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وهو المخطط الذي تستمد الدولة من خلاله مشروعها السياحي الإقليمي مع آفاق 2030، وتعلنه إلى كافة الفاعلين، والمتعاملين، وكافة قطاعات الأنشطة والجماعات المحلية، وإن الديناميكيات الخمس التي يرتكز عليها المخطط الوطني للتنمية السياحية (2030) هي:[28]

–الديناميكية الأولى : وضع حيز التنفيذ "مخطط جودة السياحة" لتطوير نوعية السياحة الوطنية، وقد بادرت الحكومة في هذا السياق بوضع مقاربة وطنية تهدف إلى الاعتراف بنوعية الخدمة المقدمة من طرف مهنيي قطاع السياحة، من خلال نشر "مخطط جودة السياحة".

– الديناميكية الثانية : مخطط الجزائر كوجهة سياحية

– الديناميكية الثالثة : الأقطاب السياحية ذات الامتياز

– الديناميكية الرابعة : مخطط الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

– الديناميكية الخامسة : مخطط تمويل السياحة

التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 من أجل تنمية السياحة بالجزائر

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية، و يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، وذلك من أجل الرقي الاجتماعي، والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة.

حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة نوضحها في المخطط التالي :

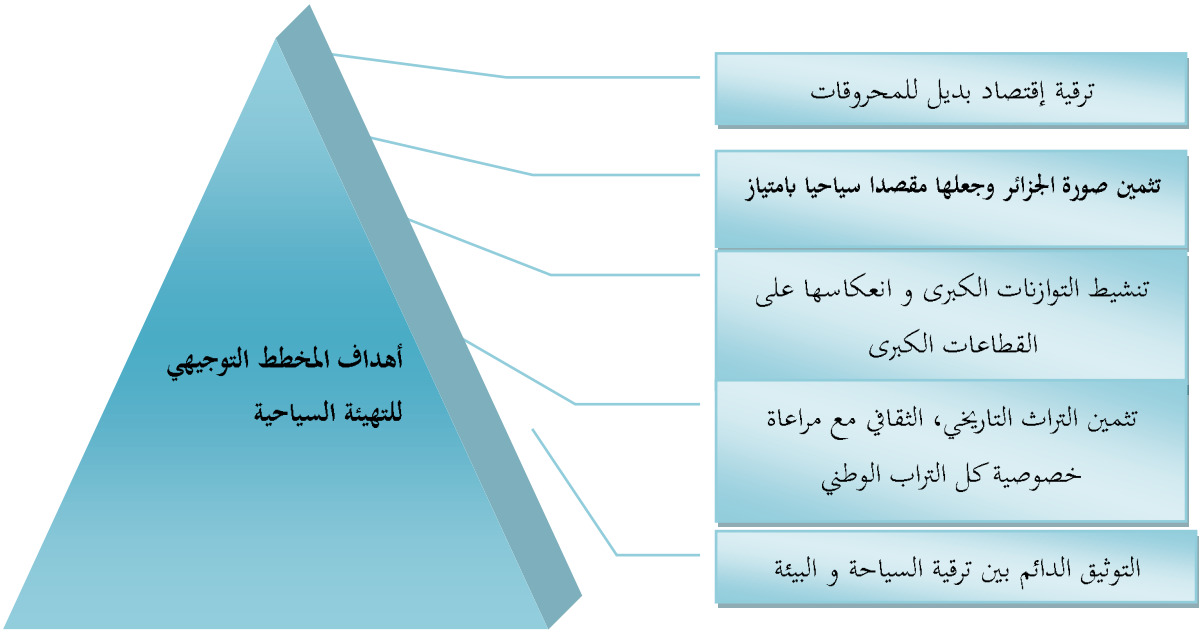

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير السياحة

وتبقى الجهود الجزائرية متواصلة لإنجاح مساعيها للرقي بالجانب السياحي ، لأنهم اصبحوا مدركين ومتأكدين من أن القطاع السياحي هو المفتاح الانسب لحل مشاكل كثيرة، التي من بينها مشكل البطالة.

الخاتمة:

يعد القطاع السياحي أحد أهم القطاعات المعول عليها اليوم في زيادة الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات ، وفي هذا الإطار كثفت الجزائر الجهود لأجل تنمية السياحية عالية المستوى، من أجل الوصول إلى الجودة السياحية المطلوبة، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بتحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي، سواء أكان المستثمرين أبناء البلد أو الأجانب، وهذا ما نشهده الأن على إثر المخطط التوجيهي للتنمية السياحة آفاق 2013.

وبالتالي ومن خلال ما تقدم في ثنايا البحث أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

-إتضح أن القطاع السياحي والسياحة، تعتبر عاملا من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطا يكمل بقية النشاطات الاقتصادية والثقافية، والاجتماعية، كما أنه صناعة متكاملة تتضمن التخطيط، والاستثمار البناء، والترويج للسلع التراثية.

- إن الجزائر تملك قدرات كبيرة، وموارد متنوعة يجب إستغلالها، والإهتمام أكثر بالمنتوج السياحي بمختلف أنواعه.

-إن الاستثمار الخاص بالجانب السياحي يبحث عن المناطق التي يشتد عليها الطلب، وعليه يجب التخطيط، والاهتمام بكيفية التوجه إلى إستثمارات بناءة وتهيئة المناطق التي تعتبر منطقة خصبة سياحيا.

-إن المخطط التوجيهي لتنمية السياحة هو خطوة فعالة وجيدة من اجل الرقي بالسياحة عبر كافة مناطق الوطن

من خلال ما ورد أردنا وضع بعض التوصيات الهامة والتي في رأينا يجب الأخذ بها للوصول إلى نتائج مرضية، في هذا الجانب والتوصيات هي:

- يجب وضع مخطط لتمويل المشاريع السياحية مدروس بدقة، يكون حسب المقاييس الدولية.

- التخطيط مسبقا لكل مشروع ، بحيث يكون حسب طبيعة المناطق المراد استثمارها ، مع مراعات خصوصية هذه المناطق.

- تصنيف المناطق السياحية حسب نوع السياحة فيها ، فالمناطق الغنية بالحمامات المعدنية، والغابات هي ليست غنية بالمساحات الواسعة من الرمال، والسلاسل الجبلية والحيوانات النادرة التي لا تعيش إلا بتلك المناطق.

- تكثيف عدد المعاهد و المراكز التكوينية التي تنتج لنا افرادا مؤهلين في الجانب السياحي، لهم القدرة على التحكم والسيطرة على كل العقبات التي تواجههم، مع تقديم الخدمات ذات الجودة العالية.

الهوامش

[1] أسامة صبحي الفاعوري،**الإرشاد السياحي مابين النظرية و التطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،جامعة الزيتونة الأردن الطبعة الأولى،2006 ،ص5.

[2] مبارك بلالطة، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2001،2002، ص 16.

[3] ورقة عمل الهيئة السعودية، **الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية**، أبها 19-2001/06/21، ص 02.

[4] السياحية مجلة سياحية متخصصة، العدد الرابع، الجزائر، ماي 2009، ص 05.

[5] عادل عبد الجواد منسي، **التسويق السياحي**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001، ص 54.

[6] أحمد فوزي ملوخية ، **التنمية السياحية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 44.

[7] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، مارس 2001.

[8] عبد الباسط وفا، **التنمية السياحية لمستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة**، مجلة حلوان، العدد 12 جوان 2005، ص 132.

[9] جليلة حسن حسنين، مرجع سابق، ص 9.

[10] صلاح الدين خربوطلي، مرجع سابق، ص 24.

[11] نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006.

[12] رعد مجيد العاني، **الاستثمار و التسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008،ص16

[13] رضا صاحب أبو حمد، علي محمود سماكة،**وادي السام بين الواقع الفعلي و الاستثمار المستقبلي** (http://www.mng.kufauniv.com/teeaching/redhashib/salam.doc)

[14] رعد مجيد العاني، مرجع سابق، ص156.

[15] رضا صاحب أبو حمد، علي محمود سماكة، مرجع سابق ، ص ص،7،6.

[16] رعد مجيد العاني، مرجع سابق، ص ص21،19.

[17] المرجع نفسه.

[18] جليلة حسن حسنين، **دراسات في التنمية السياحية**، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر،ص127.

[19] أعتمد في صياغة الافكار المطروحة و الخاصة بالجانب السياحي بالجزائر على المواقع التالية:بتصرف

- صحراء الجزائر،(http://www.akhbzreyoum.dz.) بتاريخ 2009/12/28.
- زيارة الصحراء الجزائرية،(http://wwwawsat.com) بتاريخ2010/07/29.
- النهوض بالقطاع السياحي(http: //www.elwaha.dz.com) بتاريخ 2010/07/31.

[20] وكالة الأنباء الجزائرية، الشروع في تطبيق اجراءات تحفيزية جديدة لتشجيع الاستثمار السياحي ،بتاريخ 26/09/2015

21 المرجع نفسه

22 المرجع نفسه

23 حسينة.ب ،تشجيع الاستثمار السياحي بالجنوب ضروري لتأهيل الوجهة السياحية ، بتاريخ 15أفريل 2017 ، من الموقع : http://www.el-massa.com/dz

24 مخطط جودة السياحة الجزائرية ، بتاريخ 2017/05/24، من الموقع : http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-20-

25 وزارة السياحة والصناعات التقليدية ، 2014.

26 مخطط الجودة الجزائر ، بتاريخ 2017/05/24 ، من الموقع : http://www.dtaindefla.com/portail/ar

27 المرجع نفسه

28 الوكالة الوطنية لتطوير السياحة ، بتاريخ 2017/05/22، من الموقع : http://www.andt-dz.org/ar